



UNITED STATES COMMISSION ON INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM

اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)

ما هي اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية؟

تُعتبر اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) لجنة حكومية أمريكية فدرالية مستقلة تحظى بتمثيل الحزبين الجمهوري والديمقراطي تم تأسيسها بموجب قانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998. إن التحالف واسع النطاق الذي ناصر بقوة من أجل تشريع قانون الحرية الدينية الدولية سعى إلى رفع الحق الإنساني الأساسي في الحرية الدينية ليمثل مقومًا أساسيًا من مقومات السياسة الخارجية الأمريكية. تقوم اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية بموجب القانون بمراقبة الحق العالمي في حرية الدين والمعتقد في الخارج وليس في داخل الولايات المتحدة باستخدام معايير دولية للقيام بذلك، وتقوم برفع توصيات سياسية إلى الرئيس، ووزير الخارجية، والكونغرس. يُعيّن أعضاء اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية من جانب الرئيس وقادة الكونغرس من كلا الحزبين. ويدعم عمل اللجنة طاقم من المتخصصين غير الحزبيين. في حين أن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية كيانًا منفصلًا عن وزارة الخارجية، فإن السفير المتجول للحرية الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية هو أحد أعضاء اللجنة غير المصرح لهم بالتصويت بحكم منصبه.

ما هي الحرية الدينية بالخارج

إن الحرية الدينية هي حق مهم من حقوق الإنسان معترف به في القانون الدولي والمعاهدات الدولية. تؤكد المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن: "لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة." إن حرية الدين أو المعتقد هو حق موسع يتضمن حرية الفكر والوجدان، وهو متداخل مع حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الاجتماع. ويعتبر تعزيز هذا الحق مقومًا أساسيًا من مقومات السياسة الخارجية الأمريكية.

ما الذي تقوم به اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية؟

- **تصدر تقريرًا دوليًا في 1 مايو من كل عام.** يقيّم التقرير تنفيذ الحكومة الأمريكية لقانون الحرية الدينية العالمية، ويوصي بالدول التي ينبغي أن يصنّفها وزير الخارجية على أنها "دول تثير قلقًا خاصًا" لمشاركتها في أو تسامحها مع "الانتهاكات الصارخة والمتواصلة والممنهجة للحرية الدينية"، ويوثق ظروف البلاد في 30 دولة، ويسجل الاتجاهات الهامة، ويقدم توصيات للسياسة الأمريكية. على عكس التقرير المنفصل والمختلف الذي يصدر عن وزارة الخارجية حول الحرية الدينية العالمية، يتضمن التقرير السنوي للجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية توصيات محددة للسياسة.

- **تشارك مع الكونغرس** عن طريق العمل مع مكاتب الكونغرس بتقديم استشارات بشأن التشريعات، وتقديم إفادات أمام جلسات الاستماع، وعقد اجتماعات إعلامية حول قضايا الحرية الدينية. على سبيل المثال، فقد اشتركت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية مع الكونغرس في قضايا مثل: حماية الحرية الدينية الدولية، وخطر قوانين مكافحة الردة، والإبادة الجماعية، واللاجئين، وانتهاكات الحرية الدينية في الصين ومصر وإيران وسوريا وفيتنام وغيرها من الدول، ومعاداة السامية، والتحيز ضد المسلمين في أوروبا، ومحنة سجناء الرأي حول العالم.
- **تشارك مع الفرع التنفيذي:** تجتمع اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية بانتظام مع مسؤولي الفرع التنفيذي، بهم فيهم المسؤولين في وزارة الخارجية والأمن الداخلي لمشاركة المعلومات، وتسهيل الضوء على الأوضاع المثيرة للقلق، ومناقشة توصيات اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية للسياسة الأمريكية.
- **توثق أوضاع الحرية الدينية في الخارج** عن طريق الاجتماع بالمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والقادة السياسيين، وضحايا الاضطهاد، وغيرهم من أصحاب المصلحة لتعزيز الحرية الدينية. وفيما يلي البلدان التي تم زيارتها: أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بانجلاديش، بلاروس، بورما، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، مصر، إريتريا، أثيوبيا، أندونيسيا، العراق، نيجريا، باكستان، روسيا، المملكة العربية السعودية، سريلانكا، السودان، سوريا، طاجكستان، تركيا، تركمانستان، أوزبكستان، فيتنام.
- **تصدر تقاريرًا مصحوبة بتوصيات، وبيانات صحفية، ومقالات رأي، ومقالات صحفية** حول مواضيع تتضمن: الاستخدام العالمي لقوانين مكافحة الردة، تهديد بوتن للحرية الدينية في روسيا، سجناء الرأي الدينيين، الحرية الدينية العالمية التي تدعم حقوق المرأة، العنف الطائفي، انتهاكات الحرية الدينية في بورما، معاداة السامية، معاملة حكومة الولايات المتحدة لطالبي اللجوء السياسي في الترحيل المعجل.
- **تشارك مع عدة أطراف** في اجتماعات متعلقة بالحرية الدينية والتسامح، بما في ذلك اجتماعات مع الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للبرلمانيين من أجل حرية الدين والمعتقد (IPP-FoRB).